



مَكَارِبَةُ الْأَمْنِ الْعَامِمِ

الخطة الإستراتيجية لمديرية أمن العام للأعوام (٢٠٢٤ - ٢٠٢٧ م)

الخطة الإستراتيجية لمديرية أمن العام للأشغال العامة



حضره صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



حضره صاحب الجلاله الهاشمية
الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم - حفظه الله ورعاه



من أقوال صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



« هذا عهداً بكم ، انتم الأصدق قولاً والأخلص عملاً ، نحييكم
ضباطاً وضباطاً صف وجنوداً ، فنحن معكم وانتم صفاً واحداً
وقلباً واحداً من أجل الأردن الأعز والأقوى »

من خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم
بمناسبة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع عشر



الوثيقة الأولى

الخطة الإستراتيجية لمديرية الأمن العام للأعوام (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ م)



وتخفف من الاختناقـات . وختاماً فإن ما حققه الأردن على مدار عقود من الزمن من استقرار، أمني هو مدعـاة للفخر والاعتزـاز، وثمرة جهود وتضحيـات قدمـها أبناء الوطن وفاء لهذا الثـرى الطـهور، بفضل الـقيـادة الـهاـشـمـية الـحـكـيمـة ووعـيـ المواطنـ الذي أصـبحـ يـشكـلـ الـيـومـ الرـديـفـ الـدـقـيقـيـ والـشـريـاءـ الجوـيـةـ وـضـمانـ سـرـعةـ الـاسـتـجـابـةـ الفـاعـلـ لمـديـريـةـ الـأـمـنـ العـامـ فيـ للـحوـادـثـ الطـارـئـةـ،ـ كـماـ سـيـتمـ المـضـيـ قدـماـ فيـ تنـفيـذـ إـسـترـاتـيـجـيـةـ مـروـيـةـ حـمـاـيـةـ الـوـطـنـ وـالـمـحـافـظـةـ عـلـىـ أـمـنـهـ شـاملـةـ تـحدـ منـ حـوـادـثـ السـيرـ وـاستـقرـارـهـ

تراثـيـ طـبـيـعـةـ هـذـهـ الـواـجـبـاتـ وـأـبعـادـهاـ وـخـصـصـيـتـهاـ،ـ بشـكـلـ يـحقـقـ الـأـهـدـافـ الـمـنـشـوـدـةـ،ـ وـالـمـتـمـثـلـةـ بـالـاـرتـقـاءـ بـالـعـمـلـ الشـرـطـيـ لـأـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـاتـ وـفـيـ كـافـةـ وـحـدـاتـ إـدـارـاتـ الـأـمـنـ الـعـامـ،ـ وـضـمـنـ خـطـطـهاـ إـسـترـاتـيـجـيـةـ لـلـأـعـوـامـ (ـ2026ـ2024ـ)ـ وـضـعـتـ مـديـريـةـ الـأـمـنـ الـعـامـ عـدـةـ مـحاـورـ رـئـيـسـيـةـ سـيـتمـ التـرـكـيزـ عـلـيـهـاـ،ـ وـفـيـ مـقـدـمـتهاـ الـاـسـتـمرـارـ بـبـذـلـ أـقـصـىـ الـجـهـودـ لـلـتـصـدـيـ لـفـةـ الـمـخـدـراتـ،ـ وـتـعـزـيزـ سـيـادـةـ الـقـانـونـ عـلـىـ الـجـمـيعـ دـوـنـ تـمـيـزـ أـوـ مـحـابـةـ،ـ وـتـكـرـيـسـ مـعـايـيرـ الشـفـافـيـةـ وـالـكـفـاءـةـ وـاحـتـرـامـ حـقـوقـ الـمـوـاطـنـينـ وـحـرـياتـهـ بـاعـتـبارـهـ شـرـيكـاـ أـسـاسـيـاـ فـيـ مـنـظـومـةـ الـأـمـنـ الـوـطـنـيـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـكـافـحةـ الـجـرـيمـةـ بـكـلـ أـشـكـالـهـاـ،ـ وـحـمـاـيـةـ الـإـسـتـثـمـاراتـ وـالـمـسـتـثـمـرـينـ،ـ وـرـفـعـ جـاهـزـيـةـ مـديـريـةـ الدـفـاعـ المـدـنـيـ،ـ لـمـواـكـبـةـ التـوـسـعـ الـعـمـرـانـيـ وـالـظـرـوفـ الجـوـيـةـ وـضـمانـ سـرـعةـ الـاسـتـجـابـةـ الفـاعـلـ لمـديـريـةـ الـأـمـنـ العـامـ فيـ للـحوـادـثـ الطـارـئـةـ،ـ كـماـ سـيـتمـ المـضـيـ قدـماـ فيـ تنـفيـذـ إـسـترـاتـيـجـيـةـ مـروـيـةـ حـمـاـيـةـ الـوـطـنـ وـالـمـحـافـظـةـ عـلـىـ أـمـنـهـ شـاملـةـ تـحدـ منـ حـوـادـثـ السـيرـ وـاستـقرـارـهـ

كلمة عطوفة مدير الأمن العام

إن الرؤى والتطلعات الملكية السامية، الموجهة لقيادة جهاز الأمن العام ، كانت تضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا، وتحمل في ثناياها معانٍ كبيرة ، تفتح الآفاق واسعة أمام كل صاحب إرادة وعزيمة لتصبح التوجيهات الملكية السامية واقعاً ملموساً، نرى ونلمس آثارها ، إنجازات تتحقق ، لاسيما بعد قرار دمج الأجهزة الأمنية والذي أصبح جهازاً حضارياً وأكثر شمولية وقدرة على أداء واجباته بكفاءة وتميز ، وقد وضع الأمن العام الأساس المتين للبني التحتية لوحدات الأمن العام المختلفة ملبياً جميع المستجدات التي تشهدها الساحة الأمنية ، باعتماد منهجية حضارية عالية مرموقة في التعامل مع المواطنين وتحسين قضائهم والعمل على مساعدتهم وحل مشكلاتهم .

وتحقيقاً لهذه الرؤى و التطلعات، تحرص مديرية الأمن العام على تنفيذ واجباتها الأمنية والإنسانية وفقاً لخطط إستراتيجية شاملة، الكريمة لأبناء الوطن.



اللواء الدكتور
مدير الأمن العام
عبدالله المعايطة

• تمثل مديرية الأمن العام إحدى مؤسسات الدولة الفاعلة ، وتحمل على عاتقها مسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع ، من خلال جملة من الواجبات والمهام التي تسهم في تعزيز الأمن وحماية مقدرات الوطن وإنفاذ سيادة القانون ، وبما يعكس إيجاباً على تنمية المجتمع ، من خلال المساهمة في تحقيق النمو والازدهار وتوفير الحياة الكريمة لأبناء الوطن.



مُديريَّةُ الْأَمْنِ الْعَامِ فِي سُطُورٍ

• يُعد تاريخ الأمن العام جزءاً مهماً ورئيساً من تاريخ الأردن الحديث، إذ مر تشكيل الجهاز بمراحل مختلفة تبعاً للتطورات على الساحة الأردنية

• صدر قانون الدفاع المدني رقم (12) لسنة 1959م الذي حل محل قانون الدفاع المدني المؤقت رقم (35) لسنة 1956 م ، وبقي الدفاع المدني جزءاً من تنظيم الأمن العام إلى أن انفصل عنه من الناحية الإدارية عام 1970م وفي عام 1978م انفصلت دائرة الدفاع المدني عن

مُديريَّةُ الْأَمْنِ الْعَامِ مالياً وأصبحت لها موازنتها الخاصة بها

• في عام 2008م جاءت توجيهات جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني - حفظة الله - بإعادة تشكيل قوات الدرك بعد فصل قوات الأمن الخاصة عن مُديريَّةُ الْأَمْنِ الْعَامِ ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون قوات الدرك بتاريخ 10 / 7 / 2008م لتبدأ قوات الدرك تنفيذ واجباتها الوطنية جنباً إلى جنب مع جهاز الأمن العام . بتاريخ 16 / 12 / 2019م صدرت الإرادة الملكية السامية بضم قوات الدرك ومُديريَّةُ الْأَمْنِ الْعَامِ ضمن مُديريَّةُ الْأَمْنِ الْعَامِ ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعديل لقانون الأمن العام رقم (14) لعام 2020م وبذلك تكون قد توحدت الأجهزة الأمنية الثلاثة تحت مسمى مديرية الأمن العام وأصبحت قوات الدرك والدفاع المدني تشكيلات تحت قيادة واحدة تحقيقاً لرفع كفاءة التنسيق والخدمات وترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات

• مع قدوم سمو الأمير عبد الله بن الحسين - طيب الله ثراه - إلى معان وتشكيل أول حكومة أردنية بتاريخ 11 نيسان 1921م أنشئت قوة لغایات حفظ الأمن والنظام تتالف من (قوة الدرك ، وكتيبة الدرك الاحتياط ، والكتيبة النظامية ، وقوة الهجانة) وُعرف أول منصب لمدير الأمن العام باسم مشاور الأمن والانضباط.

• في 10 آذار 1922م عُدلَت تسمية منصب مشاور الأمن والانضباط لتسمية مدير الأمن العام.

• في 11 نيسان 1923م تم دمج قوات الأمن العام (الشرطة والدرك) مع القوة السيارة

• في عام 1927م أُغيَّت وظيفة وكيل قائد الجيش ووظيفة أركان حرب الجيش واستبدل مسمى مدير الأمن العام ليصبح مُسماه مساعد قائد الجيش للأمن العام.

• في عام 1930م تم تجنييد عدد من رجال البدو لتشكيل قوة تحفظ الأمن في الصحراء، وعرفت هذه القوات باسم قوة البادية وأنشئ لها موقع ثابتة في كل من الأزرق والجفر والمفرق.

• في عام 1956م تم فصل الأمن العام عن الجيش العربي ، وتم تاسيس « مديرية الأمن العام » كشخصية اعتبارية مستقلة تتبع لوزارة الداخلية، وأنبِطَ بها مهام حفظ الأمان والنظام في المملكة

**واجبات الأمن العام كما نصت عليها المادة الرابعة
من القانون المعدل لقانون الأمن العام
رقم (١٤) لسنة (٢٠٢٣)م**

13. المساهمة في كشف عن أي تسريب كيماوي أو إشعاعي ، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بمعالجة وتلقي أثارها
14. التنسيب بالموافقة على إنشاء محطات المحروقات ووكالات توزيع الغاز المسال ومستودعاتها وذلك وفقاً لشروط الوقاية والحماية الذاتية المقررة
15. تحديد التدابير الوقائية ووسائل الحماية الذاتية لغaiات منح رخص تصنيع وتخزين وبيع المتفجرات والألعاب النارية والمواد الكيماوية والمواد الخطرة وغيرها
16. تدريب الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني ، من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء المملكة
17. تمثيل المملكة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بالأمن العام
18. دراسة مخططات الأبنية والمنشآت التجارية الصناعية والسياحية التي يترتب على أمانة عمان الكبرى والبلديات الأخرى إحالتها إليها للتأكد من تأمين متطلبات الوقاية وسائر وسائل الحماية الذاتية من أخطار الحرائق وفقاً للمواصفات المقررة بموجب التشريعات النافذة والرقابة عليها بعد صدور الترخيص اللازم
19. التأكد من توافر متطلبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتية ووسائل الإنذار والإطفاء للمحلات التجارية والمهن الصناعية
20. التنسيب بالموافقة على الترخيص المهن المتعلقة بتصنيع مواد ومعدات الوقاية والحماية الذاتية أو استيرادها أو بيعها أو تركيبها أو صيانتها أو الرقابة عليها وذلك وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية
21. القيام بأية واجبات أخرى تفرضها التشريع المرعية الإجراء.

1. المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
2. منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
3. إدارة السجون وحراسة السجناء.
4. تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية المشروعة ومساعدة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
5. استلام اللقطات والأموال غير المطالب بها والتصرف وفق أحكام القانون والأنظمة.
6. مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
7. الإشراف على الاجتماعات والمواكب العامة والأماكن العامة.
8. تأمين الحماية اللازمة للهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الرسمية العامة والمنشآت ذات الأهمية الخاصة .
9. القيام بعمليات الإطفاء وإنقاذ وحالات الإسعاف الناتجة منها وإعداد الأفراد المؤهلين لهذه العمليات وتوسيع المواطنین وتدريبهم عليها، وتأمين الآليات والمعدات ووسائل الاتصال اللازمـة ، وإعداد الدراسات الخاصة بأعمال الدفاع المدني
10. توفير وسائل الإنذار من الغارات الجوية والكوارث وتنظيمها والإشراف عليها
11. التحقق من ان الملاجئ العامة جاهزة للاستعمال .
12. الكشف عن المتفجرات، وتحديد مناطق وجودها والتأثير حولها لإغلاق المنطقة ودعوة الجهات المختصة لإبطال مفعولها وإزالتها



خارطة الأهداف الإستراتيجية لمديرية الأمن العام

الرؤية:

الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

الريادة في استدامة الأمن والاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

الرسالة:

تنفيذ واجبات الأمن الداخلي العملياتية والإنسانية والحماية المدنية وتقديم الخدمات بتميز وفق أعلى المعايير الاحترافية وبما ينسجم مع معايير حقوق الإنسان لتحقيق أفضل الممارسات الدولية لكل المواطنين والمقيمين على أرض المملكة الأردنية الهاشمية

القيم الجوهرية:

المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش.

الأهداف القطاعية.

1. المحافظة على الأمن والنظام ودعم سيادة القانون .
2. المحافظة على الانفس والأموال والمتلكات الشخصية .
3. المحافظة على المقدرات والمكتسبات الوطنية .
4. المحافظة على السلامه العامة وتوفير الحماية المدنية.

الاهداف المؤسسية / الإستراتيجية.

1. الحد من الجريمة .
2. المساهمة في الحد من آفة المخدرات .
3. المساهمة في تعزيز السلامة المرورية وامن الطرق .
4. الاستجابة الفاعلة للحالات الطارئة والكوارث .
5. التطوير المستدام لمنظومة الامن العام وفق أفضل المعايير الدولية .

1. حقوق الإنسان وسيادة القانون .
2. الولاء والانتماء .
3. الحكم الرشيدة .
4. المؤسسية في العمل .
5. التضحية والإلتزام .
6. الإنسانية والحماية المدنية .
7. التميز والإبداع .